



Dr. Samer Kantakji &lt;kantakji@gmail.com&gt;

**Re: {Kantakji Group}. Add '12616' اسئلة حول الاقتصاد اللبناني**

1 message

Dr. Samer Kantakji &lt;kantakji@gmail.com&gt;

Thu, Jun 5, 2014 at 9:31 AM

Reply-To: kantakjigroup@googlegroups.com

To: kantakji group مجموعة قططجي &lt;kantakjigroup@googlegroups.com&gt;

بسم الله الرحمن الرحيم  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يعتبر التقرير الذي أرسله السيد معن برازي مدخلا لطلاب الاقتصاد الإسلامي لاعتباره حالة دراسية بإخضاعه لمعايير الاقتصاد الإسلامي وتفيده. وما سأذكره ليست أجوبة على ما طرحه المقال بل آراء سريعة حوله..

إن الاقتصاد اللبناني المتصف بالعجز المزمن والانهائي حيث ليس لنفقه من أفق، قد وصف التقرير بعض إيراداته بأنها شرعية، والشرعنة هي وجهة نظر قانونية. أما وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي فالأمر مختلف، كذكر إيرادات اليانصيب أو كازيو لبنان والضرائب والفوائد الربوية، وجميع ذلك يؤدي الاقتصاد ويدمره والتجارب العالمية الحالية واضحة للعيان. فضلا على الإصرار بتمويل ميزانية الدولة العاجزة، من القطاع المصرفي حسب رأي أحد سياسيينها.

إن زيادة الاستهلاك المحلي قد يكون مرده في الغالب زيادة السوريين المقيمين في لبنان الذي يصرفون أموالهم وأموال مساعدات المنظمات الدولية وما شابه، والاقبال على السلع المعمرة مرده تأثيث منازل جديدة ولا يبدو أن نسب الولادات أو النمو السكاني يسعفنا بذلك التبرير.

وكذلك أوضح التقرير نمو الاستثمارات الأجنبية وبسبب عدم بيان مصدرها فإن المخاطر التي تعيشها المنطقة لن تأت بمغامرين للاستثمار في اقتصاد لا ينمو فيها سوى الاستهلاك ويزداد فقر أهله وتراجع نسب نموه وهذا كله حسب التقرير نفسه.

ويبدو أن الحلول تدور جميعها حول الدين وخدمته والأرقام توضح ذلك بجلاء، مما سيزيد الأمر سوءا في المستقبل، فليس بعد الدين وفوائده سوى الغرق في ثنياه. فلا السندات الربوية تعتبر حلاً ولا الديون المباشرة تعتبر ملجأ.. وكل ذلك سيرفع التكاليف وسيدفع مؤشر التضخم، وسيؤجج ذلك فرض ضرائب جديدة إلى جانب القائم منها.

لا تنس الصلاة على نبي الرحمة والدعاء الصالح للمسلمين..

**Dr. Samer Kantakji,**

Islamic Business Research Center Chairman,

Global Islamic Economics Magazine Editor,

AREES University Chairman,

PEBBLE HILLS University Vice Chancellor,

Email 1, Email 2

Mobile: +963 94 4273 000

Tel: +963 33 2530 772

Tel / Fax: +963 33 2518 535

SKYPE: Kantakji

[www.kantakji.com](http://www.kantakji.com)

Partners:

AREES University,

Pebble Hills University,

Kaplan International Colleges,

ELS languages centers,

Al Khuwarizmi Institute,

Visit our facebook pages & other activities:

[Lets learn Islamic Financial Engineering](#) تعلموا الهندسة المالية الإسلامية

[Small Business Enterprise Techniques](#) تقنيات المشروعات الصغيرة

[Islamic Culture \(Question & Answer\)](#) الثقافة الاقتصادية / سؤال وجواب

[Dr. Kantakji Articles & Books Archives](#) مؤلفات الدكتور سامر مظهر قنطقجي

2014-06-05 8:36 GMT+03:00 Maan Barazy <[maanbarazy@gmail.com](mailto:maanbarazy@gmail.com)>:

## اسئلة حول الأقتصاد اللبناني

هل يستطيع الاقتصاد اللبناني استيعاب كتلة نقدية (جاهزة السيولة) تقدر بحوالي الملياري دولار ضمن أعتاق الاختناق المعروفة، وهل تنعكس هذه الارقام تضخما موازيا و تهديدا حقيقيا للاختلالات البنوية في المقومات الماكرو الرئيسية؟؟

فرضية تمويل سلسلة الرتب و الرواتب تأتي بموازاة ازدياد إجمالي الحاجات التمويلية الخارجية للدولة في العام 2014 التي اوضحت تتضمن عجزا في الحساب الجاري مقداره 7 مليار دولار، أي ما يعادل 15.5% من الناتج المحلي الإجمالي، و 0,4 مليار دولار أو 1% من الناتج المحلي الإجمالي من مبلغ الديون الخارجية المحمولة من غير المقيمين على المدى المتوسط، علما أن الحاجات التمويلية الخارجية تضم 50 مليار دولار في ودائع غير المقيمين القصيرة الأجل، أو 110% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما السؤال الثاني فهو متى ستحظى اجراءات اصلاح القطاع العام على الجدية المطلوبة؟ وهل صحيح القول ان اعطاء السلسلة اليوم يزيد من انتاجية الموظفين و تزيد العجوزات المختلفة في كافة مفاصل القطاعات الحقيقية؟

هذا و اعطى تقرير «بنك عودة» عن الفصل الأول من العام 2014 اشارة أمل في تحسن

الاضاع الماكرو اقتصادية للعام 2014 و هو اكد ان الاستهلاك المحلي قد ينمو بنسبة 7 في المئة بفضل الطلب المتزايد على السلع المعمرة، كما من المتوقع أن ينمو الاستثمار المحلي 5 في المئة، بالترافق مع تحسن طفيف في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد انكماشات صافية في العام المنصرم، ما من شأنه أن يولد نمواً فعلياً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي قد يصل إلى 3 في المئة في 2014 (وهو الأداء الاقتصادي الأفضل نسبياً في سنوات الاضطرابات الإقليمية). في هذا السياق، يشار إلى أن التحسن النسبي في مؤشرات القطاع الحقيقي في الفصل الأول من العام الحالي يندرج فعلاً في هذا المنحى.

سجل ميزان المدفوعات فائضاً بقيمة 301 مليون دولار في مقابل عجز قيمته حوالي 62 مليون دولار للفترة ذاتها من العام الماضي، نتيجة تحسن التدفقات المالية والرساميل الوافدة حوالي 16 في المئة. ولقد شهد الاقتصاد اللبناني تحسناً طفيفاً في الفصل الأول من العام 2014.

وتظهر أهم مؤشرات القطاع الحقيقي ارتفاعاً نسبياً في الفصل الأول من العام 2014 مقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2013، وذلك تدليلاً على التحسن الطفيف في الأوضاع الماكرو اقتصادية خلال الفصل الأول من العام الحالي، شهد لبنان زيادة في قيمة المبيعات العقارية بنسبة 36 في المئة، وارتفاعاً في رخص البناء الممنوحة 19 في المئة، ونمواً في تسليمات الإسمنت 15 في المئة، وزيادة في حجم البضائع عبر مرفأ بيروت 12 في المئة، وارتفاعاً في قيمة الشيكات المتقاصة 4 في المئة، مما يعكس إنفاقاً كلياً أعلى نسبياً في الاقتصاد الوطني. وقد تأتي هذا الفائض في ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بقيمة 1.395 مليون دولار، في مقابل تراجع صافي الموجودات الخارجية لدى المصارف بقيمة 1.094 مليون دولار في الفصل الأول من 2014

أسئلة كثيرة تتداول بموازاة ما أصبح يعرف بتقرير اللجنة الفرعية النيابية التي أوردت الأرقام النهائية الآتية لتمويل السلسلة :

1- الكلفة النهائية:

خضت بنسبة 25 في المئة، أي حوالي 600 مليار ليرة لتصل إلى 1806 مليارات ليرة مقابل 2401 مليار ليرة في تقرير اللجنة النيابية المشتركة بعد حذفها 6 درجات استثنائية لأفراد ومنتقادي الهيئة التعليمية ولموظفي الإدارة، أي ما مجموعه 432 مليار ليرة، ثم قلصت كلفة المتقاعدين حوالي 81 مليار ليرة وكلفة العسكريين تدبير الاستنفار رقم 3 حوالي 124 مليار ليرة، في المقابل أعطت من دون سبب منطقي الملاك الإداري أربع درجات ونصف درجة أي ما قيمته 69 مليار ليرة من دون إعطاء أفراد الهيئة التعليمية. أما «هيئة التنسيق»، فإنها رفضت إلغاء المفعول الرجعي وحذف الست درجات الاستثنائية،

وزيادة دوام العمل، ووقف التوظيف والتعاقد، وتوحيد الصناديق، وتخفيض ساعات العمل الإضافي.

في مقارنة سريعة لأرقام السلسلة يبدو ان الزيادة الفعلية السنوية التي سيستفيد منها موظفي القطاع العام لن تتجاوز في السنة المئة الف ليرة للفرد.

هذه الحقائق تظهر بموازاة أرقام مخيفة عن تنامي نسبة الفقر (170 ألف كفقر مدقع) و تراجع نسبة النمو 2.9% سنويا بين 2012-2014، أرقام قدمها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي مقارنة بتوصية ضرورة تقسيط سلسلة الرتب والرواتب لاحتوائها ومن دون مفعول رجعي، واقترح بعض الإجراءات الضرائبية والإصلاحية التي لا يبدو ان الحكومة الحالية قادرة على القيام بها او باضعف الايمان انها ستجد مكانا لها في الجدول الاسبوعي لاجتماعات مجلس النواب .

وفي مقلب اخر لا يبدو ان السلطات المالية و النقدية قد ايدت اجراءات الزيادات فالتوصية باعادة دراسة هذه الارقام و التي كانت موازية لعدم دفع السلسلة الا تقسيطا لتلافي مفاعيل انعكاس تنامي كتلة السيولة الجاهزة في الاسواق (M1) الى أرقام تاريخية تولد تضخما غير مسبوق هي الاخرى. أما الاعتماد على "هندسات" مالية تطرح استبدال الكتلة بالليرة الى أوراق سندات يورو بوند فلا يبدو انها ستحظى بالاجماع أو بأي اجماع محلي أو خارجي و ذلك بموازاة التقلبات السياسية الراهنة و بعد ان خفض المصرف الاستثماري "ميريل لينش" العالمي للديون الخارجية للبنان، من "Market Weight" إلى "Under Weight" ، معتبرا أن الفراغ على المستوى الرئاسي ليس هو السبب الوحيد لضعف أداء الدين الخارجي، علماً بأن لبنان قد مرّ بحالات مشابهة في الماضي.

وقال تقرير "ميريل لينش" إلى أن الفراغ الرئاسي يعكس استمرار الشلل السياسي في ظل الأزمة السورية المستمرة. وحذر من أن ذلك قد يؤدي إلى المزيد من التوترات وإلى اتساع في الشلل المؤسسي، ما من شأنه أن يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي والثقة.

وإذ قدر "ميريل لينش" إجمالي الحاجات التمويلية للحكومة بـ14 مليار دولار في 2014، أي ما يعادل نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي، أشار إلى أن هذه الاحتياجات تشمل 9.8 مليار دولار في استحقاق الدين، و3.9 مليار دولار لخدمة الدين و0.3 مليار دولار لتمويل العجز الأولي في الموازنة العامة واعتبر أن انخفاض كل من تكاليف خدمة الدين العام وأجال تسديد الدين المحلي قد أديا إلى كبح الحاجات التمويلية الحكومية رغم اتساع العجز في الموازنة وتحول رصيد الموازنة الأولي لعجز منذ العام 2012.

ويرى التقرير "أن الخفض في استحقاقات الدين بالليرة اللبنانية يعكس إطالة آجال تسديد رصيد هذا الدين من 1.6 سنة إلى 3.5 سنوات، وثبات في مدة استحقاقات سندات الاوروبند بما يراوح بين 5.6 و5.9 سنوات ، كما لفت الى أن هيكلية الدين العام وملكيته يعززان من قدرة استبدال الدين عند استحقاقه. وأشار إلى أن المصارف التجارية تستحوذ على 52% من الدين العام المحلي في نهاية آذار 2014، يليها البنك المركزي (30%) والقطاع غير المالي

(18%)، موضحاً أنّ الأجنبى يملكون نحو 2% من رصيد الدين العام المحلى المصدّر من الأسواق، مضيفاً أنّ سندات اليوروبند تمثل 84% من الديون بالعملات الأجنبىة، وأن 80% منها مملوكة محلياً.

وأشار إلى أنّ العجز فى الحساب الجارى يتم تغطيته بشكل كاف من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر ومن مصادر القطاع الخاص الأخرى للتمويل الخارجى. وأضاف أنّ نسبة دولة الودائع بقيت مستقرة على 65,4% وأن إجمالى الودائع لا تزال تنمو بنسبة 7% سنوياً فى الفصل الأول من السنة. ولفت أنّ مرونة القطاع المصرفى والسيولة المرتفعة لديه كما واحتياطات العملة الأجنبىة الكبيرة لدى مصرف لبنان تستمرّ فى تخفيف مخاطر التمويل الخارجى. وأشار إلى أنّ تقديراته لودائع غير المقيمين القصيرة الأجل تمثل 35% من وداائع القطاع وهى أعلى من الحصة الرسمية البالغة نسبة 23% فى نهاية 2013، إذ بعض الودائع تحتسب ضمن الودائع المحلية عندما يتم فتح الحساب المصرفى بعنوان محلى، حتى ولو أصبح صاحب الحساب غير مقيم فى وقت لاحق.

### الموارد الضرائبىة

قدّرت اللجنة النيابىة المشتركة بحوالى 1742 مليار ليرة مقابل 1956 مليار ليرة. ولقد قدمت اللجنة الفرعية اقتراحات ضرائبىة جديدة إيجابىة وأخرى سلبىة تعود الى زيادة مرتفعة للرسوم على بعض أنواع التبغ والتبناك (100 مليار ليرة)، زيادة تشجع على التهريب، إضافة الى إدراج رسم مغادرة على المسافرين (75 مليار ليرة)، علماً أنّ رسوم السفر فى لبنان مرتفعة مقارنة مع الدول الأخرى، وإعفاء الطوائف من الضرائب والرسوم. فى الوقت عينه، قامت اللجنة الفرعية بتعديلات ضرائبىة أدت الى خسارة واردات مقدّرة بحوالى 450 مليار ليرة تعود الى تخفيف رسم الطابع المالى على الإيصالات التجارىة والفوائد وفواتير الهاتف (170 مليار ليرة) وتخفيف زيادة الرسم المالى على رخص البناء من 2.25 فى المئة إلى 1 فى المئة (205 مليارات ليرة).

تجدد الإشارة إلى أنّ القطاع المصرفى، بإصرار من رئيس المجلس النيابى نبىه برى، سيساهم فى تمويل السلسلة بحوالى 365 مليار ليرة ونسبته حوالى 21 فى المئة من إجمالى الإيرادات موزعة بين رفع معدل الضربىة على الأرباح من 15 إلى 17 فى المئة (50 مليار ليرة) ورفع الضربىة على فوائد الودائع والتوظيفات المالىة من 5 إلى 7 فى المئة، حيث لم يعد يُسمح للقطاع المصرفى بحسم الضربىة من ضربىة أرباحها (315 مليار ليرة). و يبدو أنّ الأرقام الإيجابىة التى أعلنتها المصارف عن الفصل الأول ل2014 كانت وراء خيار ضرورة تحميل القطاع المصرفى بعض من أعباء تمويل كلفة القطاع العام. فعلى الرغم من أنّ نمو النشاط كان طفيفاً خلال الفصل الأول من العام نتيجة عوامل تقنية أعقبت الزيادة الكبيرة فى الميزانيات العمومية للمصارف فى الشهر الأخير من 2013، إلا أنّ معدلات النمو السنوىة للودائع والتسليفات قد حافظت على نسب جيدة بلغت 6.6 فى المئة و7.7 فى المئة على التوالى فى نهاية آذار 2014. ترافق ذلك مع مؤشرات سليمة للمكانة المالىة، إذ لا يزال القطاع المصرفى يتمتع بسيولة مرتفعة مع نسبة سيولة أولىة بالعملات الأجنبىة تناهز 43 فى المئة من الودائع بالعملات الأجنبىة، وبرسمة مؤاتىة مع نسبة ملاءة 12.2 فى المئة

وفق «بازل 2»، وبنوعىة موءوءاء ءبءة مع نسبة 3.3 فى المئءة للءسللفاء المشكوك بءءصلها إلى إءمالى الءسللفاء، ومع ءءطىة بالمؤوءاء للءسللفاء المشكوك بءءصلها بنسبة 75.7 فى المئءة.

## أءصاءء مأكروىة

فى كانون الءول 2013، بلء العءز العام الءمالى 359 ملءار لىرة فى مقابل عءز أعلى مقءاره 699 ملءارا فى الشهر الذى سبء، كما ءبىن أرقام المالىة العامة عءد مقارءءها فى العامىن 2012 و2013 المعطىاء الآءىة:

- 1- **أرفءاع المبالء الءمالىة المقبوءة** بشكل بسبء من 14164 ملءار لىرة إلى 14201 ملءار، أى بمقءار 37 ملءاراً وبنسبة 0,3%. وارتفعء مقبوءاء الخزىنة بءىمة 125 ملءار لىرة فى مقابل انءفاض أىراءاء المواءنة بـ88 ملءار لىرة.
- 2- **ءءمة الءىن العام** : أرفءاع المبالء الءمالىة المءفوعة من 20081 ملءار لىرة إلى 20563 ملءاراً، أى بـ 482 ملءاراً وبنسبة 2,4% وذلك نءىءة أرفءاع كل من ءءمة الءىن العام من 5752 ملءار لىرة إلى 6000 ملءار، أى بمقءار 248 ملءار لىرة وبنسبة 4,3% وءنفقاء الءولىة من ءارء ءءمة الءىن العام، من 14329 ملءار لىرة إلى 14563 ملءاراً، أى بنسبة 1,6%، علماً أن الءءوىلاء إلى "مؤسسة كهرباء لبناى" انءفضء بنءو 353 ملءار لىرة لءبلء 3056 ملءارا فى 2013. بذلك يكون العءز العام أرفءع من 5917 ملءار لىرة فى 2012 إلى 6362 ملءاراً فى 2013، وارتفعء نسبءه من 29,5% من المءفوعات الءمالىة إلى 30,9% فى العامىن المءكورىن فى وءء ءقق الرصد الءولى عءزاً عءد 361 ملءار لىرة فى 2013، مقارءة لعءز اءنى عءد 166 ملءاراً ءلال 2012.
- 3- **بلء الءىن العام الءمالى** نءاهىة آءار 2014، 98136 ملءار لىرة ما ءوازى 65,1 ملءارا مقابل 97972 ملءارا فى نءاهىة الشهر الذى سبء و95696 ملءاراً فى نءاهىة 2013. مرءفءاً بءىمة 164 ملءارا فى شهر واء و بـ 2440 ملءاراً فى الفصل الءول من العام 2014 (فى مقابل أرفءاع بـ 163 ملءار لىرة فى الفصل الءول من 2013). ونءم أرفءاع الءىن العام بىن نءاهىة كانون الءول 2013 ونءاهىة آءار 2014 عن أرفءاع الءىن المءرر باللىرة اللبناىة بءىمة 2122 ملءار لىرة وارتفعء اقل للءىن العام المءرر بالعملاء الءءبىبة بءىمة 318 ملءارا، ما ءوازى 211 ملءون ءولار.
- 4- **الءىن العام الصافى والمءءسب بعء ءءزىل وءاءع القءاع العام لءى الءهاز المءرفى**، ببلء 81901 ملءار لىرة فى نءاهىة آءار 2014، مسءلاً أرفءاعاً نسبءه 2.1% قىاساً بنءاهىة

عام 2013.

وفى نءاءة آءار 2014، بلغت قىمة الءىن العام المءرر باللىرة 58434 مللىار لىرة، مشكءة نءو 59،5% من اءمالى الءىن العام، فى مقابل ما يعاءل 39702 مللىار لىرة للءىن المءرر بالعملاء الأءنبىة، اى ما نسبته 40،5% من الءىن العام الأءمالى. وعلى صعىء ءموىل الءىن العام المءرر باللىرة، لم يسءل ءغىىر ىءكر بىن نءاءة شباط ونءاءة آءار 2014 اء بلغت ءصءة المصارف 52،6% وءصءة مصرف لبنا 30% وءصءة القءاع ءىر المصرفى 17.4%

5- ارءءء الموءوءاء /المءلوءاء الأءمالىة والمءءمءة للمصارف ءءارىة العامءة فى لبنا الى ما يعاءل 251005 مللىارات لىرة (ما ىوازى 166،5 مللىار ءولار) فى نءاءة آءار 2014 فى مقابل 250258 مللىار لىرة فى نءاءة الشهر الءى سبء و248468 مللىاراً فى نءاءة 2013 (234325 مللىار لىرة فى نءاءة آءار 2013). وبءلك، ىكون اءمالى مىزانىة المصارف ءءارىة الءى ىشىر الى ءءم النشاط المصرفى، قء سءل ارءقاءاً بنسبءة 1% فى الفصل الاول من 2014، فى مقابل ارءقاعه بنسبءة اعلى بلغت 2،3% فى الفصل الاول من 2013

6- بموازاة السىنارىو ىبءو أن معءم الموءشراء الاءءءاءىة ءءسءت فى الفصل الاول من سنة 2014، قىاساً بالفصل الاول من 2013. وءقق مىزان المءفوءاء فائضاً مقءاره 301 مللىون ءولار فى مقابل عءز بقىمة 62 مللىونا فى الفصل الاول من 2013، وواصلء موءوءاء مصرف لبنا بالعملاء الأءنبىة ارءقاعها ءءصل الى 33634 مللىون ءولار نءاءة آءار 2014.

ءاء معءل نمو النشاط المصرفى المعءر عنه باءمالى موءوءاء/مءلوءاء المصارف ءءارىة والبالء 1% أءنى مما كان علىه فى الفصل الاول من العام 2013 (2،3%). وشءءء معءلاء الفاءءة المصرفىة بعض ءغىىرات البسىءة صعوءاً أو نزولاً منذ مءلء السنة الجارىة مع اسءقراء معءلاء الفاءءة على سءءاء ءءزىنة باللىرة، وءلك ءءسب النشرة الشهرىة الصاءرة عن ءمعىة المصارف ءول الوءع الاءءءاءى والمالى والمصرفى فى آءار 2014. ووفق الارقام:

- الشىكاء المءقاصءة: فى آءار 2014، بلغت القىمة الأءمالىة للشىكاء المءقاصءة ما يعاءل 6191 مللىون ءولار فى مقابل 5673 مللىونا فى الشهر الءى سبء و5758 مللىونا فى آءار 2013.

- ءركءة الإسءىراء: بلغت قىمة الوارءاء السلعىة 1792 مللىون ءولار فى مقابل 1732 مللىونا فى الشهر الءى سبء و2076 مللىونا فى آءار 2013، ءءكون الوارءاء السلعىة قء ءراءءء بنسبءة 2،1% فى الفصل الاول من 2014 مقارئة بالفصل الاول من 2013، فى ءىن سءلء الكمىاء المسءورءة ارءقاءاً بـ 7،7%

- **حركة التصدير:** بلغت قيمة الصادرات السلعية 275 مليون دولار في مقابل 253 مليوناً في الشهر الذي سبق و407 ملايين في آذار 2013. وبذلك تكون الصادرات السلعية سجلت تراجعاً بنسبة 35,2% في الفصل الاول من 2014 مقارنة بالفترة ذاتها من العام الذي سبق.

و يبدو أن طرح موضوع تمويل كلفة القطاع العام أضحى يترافق مع أصوات منددة بالهريان الإداريو النزف الحاصل في الكثير من مرافق الدولة و كيفية التعاطي مع الموضوع وكذلك ترافق هذا الموضوع مع أسئلة عن "مطرح" الضريبة و العدالة الاجتماعية لتوزيع الثروات و ضرورة إعتقاد الضريبة العامة التصاعدية على مجموع الدخل الإجمالي، ناهيك عن موضوع تحميل الاكثر دخلا اعباء ضريبية اكثر عبر ضرائب استهلاكية مثل زيادة معدل الضريبة على القيمة المضافة على السلع الكمالية إلى 15%، إلغاء الإعفاءات المتعلقة بالعمليات المصرفية والمالية والتأمين وتجارة الأحجار الكريمة واليخوت والطائرات الخاصة واليانصيب وألعاب الحظ والقمار، وتعديل أساس فرض الضريبة لدى الاستيراد بحيث يلغى الرسم الجمركي ورسم الاستهلاك.

وكذلك في مسألة الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة، تكون الضريبة على الاقتصاد المنتج يصل معدلها إلى 15% على شركات الأموال و 21% على الأفراد وشركات الأشخاص بينما تفرض ضريبة منخفضة جدا على الاقتصادي الريعي، من هنا يقترح رفع نسبة الضريبة على الفوائد من 5% إلى 15% على شطر الفوائد الذي يتعدى الـ 20 مليون ليرة سنوياً، وإلغاء إعفاء التفرغ عن الأسهم وبقية الأوراق المالية من الضريبة وإخضاع الربح الناتج عنها إلى معدل 15%، إخضاع عمليات القطع غير التجارية وعمليات التحويل المالي لضريبة بمعدل 0.25% على قيمة العملية المحققة، وكذلك يقترح إخضاع جميع عمليات البيع العقاري إلى ضريبة دخل بمعدل 2.5% تدفع لدى التسجيل في السجل العقاري على أن تخصم مبالغ التكاليف من ضريبة الدخل التصاعدية المتوجبة على تجار العقارات.

فالمطلوب ايضاً ، اعادة النظر بجدوى العديد من الضرائب والرسوم على السلع والخدمات التي يناهز عددها حالياً 55 ضريبة ورسم ومعظمها غير مجد اقتصادياً، والإبقاء على نحو 15 ضريبة ورسم فقط، واستحداث ضريبة على التلوث. ناهيك عن مسألة التهرب الضريبي الذي يشكل حالة فساد مالي بامتياز، إذ إن الضريبة على الأرباح لا تتجاوز 6% من إجمالي واردات الموازنة و 1.2% من الناتج القومي لعام 2010 ، و كذلك لتدعيم الاجر.

ويرى ضرورة تفعيل جهاز الجباية في وزارة المال لتحصيل الضرائب والرسوم الباقية الموضوعة قيد التحصيل والمدورة من أعوام عدة وتبلغ قيمتها 3771 مليار ليرة، مقترحا في هذا المجال إصدار قانون يعفي هذه المبالغ من كل غرامات التأخير في الدفع وحسم ما لا يقل عن 30% من أصل الضريبة لكل من يسدد الضريبة المتوجبة عليه خلال 6 أشهر من تاريخ إصدار القانون (إصدار السلسلة).

## مكامن الهدر



ومن المسائل التي يجمع عليها خبراء الاقتصاد هي مسألة الاهدار في الإنفاق وضروة مكافحتها. وفي هذا الاطار، يرى صالح أنه يقتضي معالجة تبعات قضية تمويل الدولة منذ بداية التسعينات بفوائد عالية غير مبررة بحسب مفاهيم السوق السائدة في حينه ما أثر في التراكم السريع للدين العام.

وحسما للنزاع الجدلي حول شرعية التوظيفات الربعية في تلك المرحلة، يطرح الاقتراح المبدئي الأولي التالي الذي يمكن أن يشكل نقطة انطلاق لمحادثات في هذا الشأن:

-تحتسب الإيرادات الشرعية للفوائد المحصلة من المكتتبين بالدين العام كالآتي:

\*الفائدة المدينة في السوق العالمية خلال التسعينات زائد 5% لتضمين عامل المخاطر.

-الفائدة المدينة في السوق العالمية خلال فترة 2000 – 2010 زائد 3.5%.

-استرجاع المبالغ التي تفيض عن هذه الإيرادات الشرعية وتوضع في صندوق مستقل.

-تستعمل أموال الصندوق المذكور لتمويل المشروعات العامة كالبنى التحتية، أما في الوقت الحاضر فيقتضى معدلات الفوائد على سندات الدين العام إلى حدود الفائدة المدينة في السوق العالمية زائد 1.5% فقط.

ومن الحلول الأخرى التي يقترحها صالح لتسديد مزاريب الاهدار الآتي:

-إخضاع كل معاملات الصفقات أيا تكن قيمتها لرقابة ديوان المحاسبة المسبقة.

-إلغاء كل الوظائف المستحدثة بطريقة غير قانونية/ التوظيف بالفاتورة أو بالمياومة.

-إلغاء الفائض من الموظفين أو توزيعهم على المراكز الشاغرة.

-معالجة الاهدار الفني وغير الفني في الكهرباء بما يوفر على خزينة الدولة نحو 320 مليون دولار سنويا ما يعادل نحو نصف مليار ليرة وهو يوازي ثلث كلفة سلسلة الرتب والرواتب، بالإضافة إلى اعتماد تعريف جديدة للكهرباء تقوم على أساس أثمان تصاعدية على شطور استهلاك الطاقة، مع بقاء الحد الأدنى المعمول به حاليا لدعم الطبقات الفقيرة في استهلاك الطاقة.

-إلغاء وتصفية مجلس الإنماء والإعمار، مجلس الجنوب، صندوق المهجرين، الهيئة العليا للإغاثة وتحويل مهامها إلى الوزارات المعنية.

-عدم تسليف المؤسسات العامة والبلديات لتغطية العجز في موازاناتهم بإستثناء الجامعة اللبنانية.

-عدم تمويل المدارس الخاصة.

-عدم تمويل الجمعيات التي لا تبغي الربح لا سيما وأن مساهمة الدولة في تغطية نفقاتها

تتجاوز 240 مليار ليرة وهو مبلغ يشكل نحو 12 % من تكاليف سلسلة الرتب والرواتب.

وبالحديث عن إدارة أملاك الدولة العامة والخاصة، يرى صالح أهمية تحديد بدل الأشغال السنوي بما لا يقل عن خفض من قيمتها البيعية منذ تاريخ اشغالها ولغاية تاريخه، على أن يتم تقسيط المتأخرات ويقدر الإيراد السنوي الدائم والمستمر بما لا يقل عن مليار دولار. أما بالنسبة إلى الأملاك الخاصة فيقترح استثمار هذه الأموال أما بالبيع أو بالتأجير.

وأخيرا يلفت الى إن الإيرادات من كازينو لبنان والمرافئ والمطار واليانصيب ومصرف لبنان لا تزيد عن 422 مليار ليرة أي ما نسبته 3% من إيرادات الموازنة. وهو مبلغ ضئيل جدا برأي صالح، ولا بد من التدقيق في موازنات هذه المؤسسات وحساباتها للتأكد من حقيقة نفقاتها وإيراداتها وحصاة الخزينة فيها، إذ "على حد علمنا يوجد مبلغ لا يقل عن 225 مليار ليرة يشكل حصاة الخزينة لدى مرفأ بيروت عن سنوات سابقة لم يحصل لغاية تاريخه".

--

---

sender : Maan Barazy

Economist - Visionary entrepreneur - Certified Shari'a Adviser and Auditor (CSAA- AAOIFI Certified)  
- MA Islamic Comparative Jurisprudence - BS International Economics Managing Partner And CEO of  
Data and Investment Consult-Lebanon - The Centre For Islamic Finance -

check our websites: [middleeastrisk.com](http://middleeastrisk.com) - [islamicfinancearabia.com](http://islamicfinancearabia.com) - [arabbankingwires.com](http://arabbankingwires.com) -  
[lebanondatamonitor.com](http://lebanondatamonitor.com) - [ebusinesslebanon.net](http://ebusinesslebanon.net) - [shariaafinance.com](http://shariaafinance.com) - [capitalissuesonline.com](http://capitalissuesonline.com) -  
[smelebanon.net](http://smelebanon.net)- [socialratings.net](http://socialratings.net) - [alwikala.com](http://alwikala.com)

contactus; email : [marketing@ebusinesslebanon.net](mailto:marketing@ebusinesslebanon.net) [maanbarazy@gmail.com](mailto:maanbarazy@gmail.com); [maanbarazy@datainvestconsult.com](mailto:maanbarazy@datainvestconsult.com)

- Twitter : [twitter.com/maanbarazy](https://twitter.com/maanbarazy)
- LinkedIn: <http://www.linkedin.com/in/maanbarazy>
- Facebook: [facebook.com/maanbarazy](https://facebook.com/maanbarazy)
- Accademia.edu : <http://independent.academia.edu/maanbarazy>
- Slideshare: <http://www.slideshare.net/maanbarazy>

--

You received this message because you are subscribed to the Google Groups "Kantakji Group" group.  
To post to this group, send email to [kantakjigroup@googlegroups.com](mailto:kantakjigroup@googlegroups.com)

To unsubscribe from this group لءك الاءءراءك من المءءوءة أرسء للءءوان الءالى رسالة فارءة [kantakjigroup+unsubscribe@googlegroups.com](mailto:kantakjigroup+unsubscribe@googlegroups.com)

For more options, visit this group at

<http://groups.google.com/group/kantakjigroup?hl=en>

سباسة النشر فى المءءوءة:

ءرك ما عارض أهل السنة والءماءة... الاكءفاء بأءور ذات علاءة بالاوءءاء الإءلامى وعلومه ولو بالشىء البسىء، وبسءءنى من هذا ماىءءل بالشأن العام على مسءوى الأمة... عدم ذكر ما ىءءل بشءص طبىعى أو اعءبارى بعىنه باسءءءاء الأمر الذى ىهم عامة المسءلمىن... ءمرىر بعض الأشياء الخفىفة المسلىة ضمن قواعد الأدب وخاصة منها الءى ءآءى من أعضاء لا ىشاركون عادة، والقصد من ذلك ءشءبىعهم على ءءءاعل الإءبابى... ءرك المءىء الشءصى... إن كل المقالات والأراء المنءشورة ءعبء عن رأى أصحابها، ولا ءعبء عن رأى إءارة المءءوءة بالءرورة

---

You received this message because you are subscribed to the Google Groups "Kantakji Group" group.

To unsubscribe from this group and stop receiving emails from it, send an email to

[kantakjigroup+unsubscribe@googlegroups.com](mailto:kantakjigroup+unsubscribe@googlegroups.com).

To post to this group, send email to [kantakjigroup@googlegroups.com](mailto:kantakjigroup@googlegroups.com).

Visit this group at <http://groups.google.com/group/kantakjigroup>.

For more options, visit <https://groups.google.com/d/optout>.

--

--

You received this message because you are subscribed to the Google Groups "Kantakji Group" group.

To post to this group, send email to [kantakjigroup@googlegroups.com](mailto:kantakjigroup@googlegroups.com)

To unsubscribe from this group لءك الاءءراءك من المءءوءة أرسء للءءوان الءالى رسالة فارءة [kantakjigroup+unsubscribe@googlegroups.com](mailto:kantakjigroup+unsubscribe@googlegroups.com)

For more options, visit this group at

<http://groups.google.com/group/kantakjigroup?hl=en>

سباسة النشر فى المءءوءة:

ءرك ما عارض أهل السنة والءماءة... الاكءفاء بأءور ذات علاءة بالاوءءاء الإءلامى وعلومه ولو بالشىء البسىء، وبسءءنى من هذا ماىءءل بالشأن العام على مسءوى الأمة... عدم ذكر ما ىءءل بشءص طبىعى أو اعءبارى بعىنه باسءءءاء الأمر الذى ىهم عامة المسءلمىن... ءمرىر بعض الأشياء الخفىفة المسلىة ضمن قواعد الأدب وخاصة منها الءى ءآءى من أعضاء لا ىشاركون عادة، والقصد من ذلك ءشءبىعهم على ءءءاعل الإءبابى... ءرك المءىء الشءصى... إن كل المقالات والأراء المنءشورة ءعبء عن رأى أصحابها، ولا ءعبء عن رأى إءارة المءءوءة بالءرورة

---

You received this message because you are subscribed to the Google Groups "Kantakji Group" group.

To unsubscribe from this group and stop receiving emails from it, send an email to

[kantakjigroup+unsubscribe@googlegroups.com](mailto:kantakjigroup+unsubscribe@googlegroups.com).

To post to this group, send email to [kantakjigroup@googlegroups.com](mailto:kantakjigroup@googlegroups.com).

Visit this group at <http://groups.google.com/group/kantakjigroup>.

For more options, visit <https://groups.google.com/d/optout>.